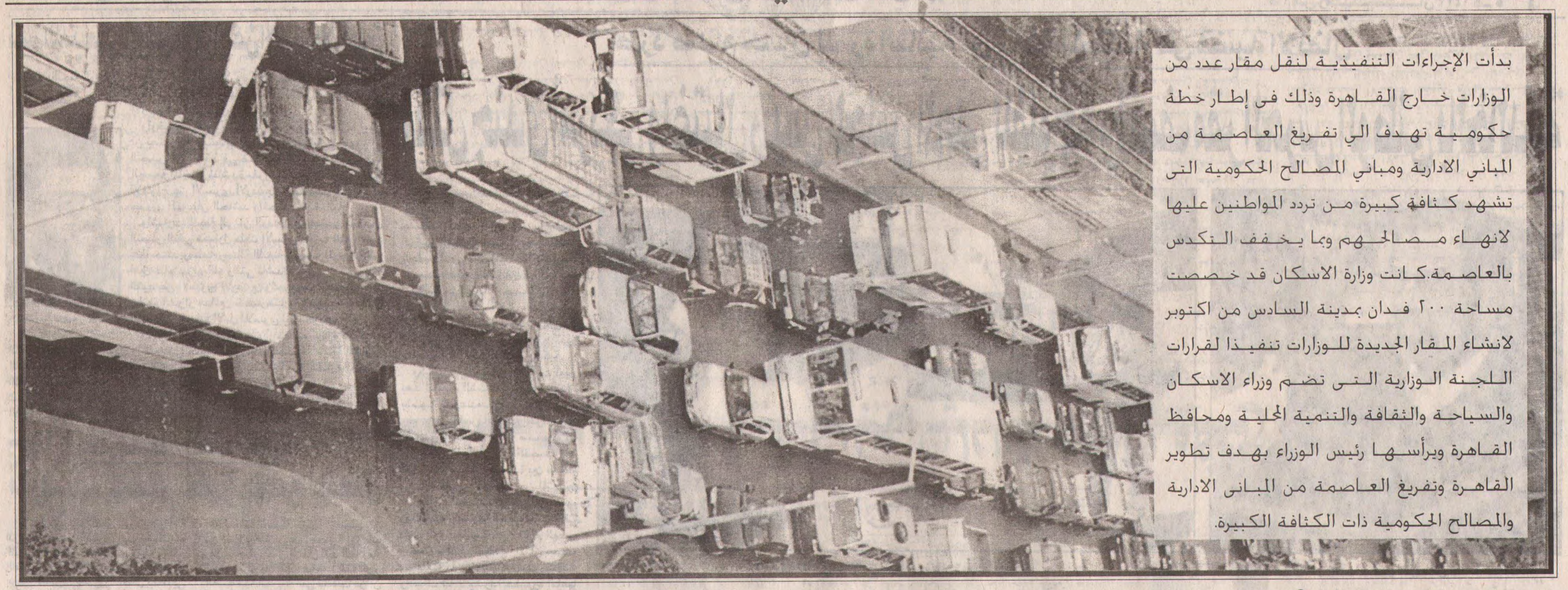

بدأت الإجراءات التنفيذية لنقل مقار عدد من الوزارات خارج القاهرة وذلك فى إطار خطة حكومية تهدف الي تفريغ العاصمة من المباني الادارية ومباني المصالح الحكومية التى تشهد كثافة كبيرة من تردد المواطنين عليها لانهاء مصالحهم وبما يخفف التكدس بالعاصمة.كانت وزارة الاسكان قد خصصت مساحة ٢٠٠ فدان بمدينة السادس من اكتوبر لانشاء المقار الجديدة للوزارات تنفيذا لقرارات اللجنة الوزارية التى تضم وزراء الاسكان والسياحة والثقافة والتنمية المحلية ومحافظ القاهرة ويرأسها رئيس الوزراء بهدف تطوير القاهرة وتفريغ العاصمة من المبانى الادارية والمصالح الحكومية ذات الكثافة الكبيرة.

الحكومة الالكترونية ترحل إلى مدينة أكتوبر

أسرار نقل ٨ وزارات خارج العاصمة

أحمد نظيف

أحمد درويش

أحمد المغربى

تخفيف التكدس عن الوزارات الخدمية ومواجهة الزيادة السكانية وراء قرار النقل

وقف بيع وتخصيص الأراضى فى العاصمة وتوجيه المستثمرين للمدن الجديدة

قطار هوائى لربط العاصمة بمدينة ٦ أكتوبر بمليارات الجنيهات

تحقيق:
وسام حمدى

ويجرى الان تحديث المخطط العمرانى للعاصمة لاستيعاب التوسعات السكانية والعمرانية فى المرحلة القادمة وحتى عام ٢٠٢٠ حيث من المتوقع زيادة عدد سكان العاصمة الى ٢٤ مليون نسمة.

تنفيذ المشروع ينهى حالة التكدس والزحام التى يشهدها مربع الوزارات والواقع بين شارعى قصر العينى والشيخ ريحان شمالا وشارعى نوبار المبتديان شرقا وجنوبا ليصبح المربع متنفسا للعاصمة الا ان هناك على الجانب الاخر انتقادات للمشروع حول تكلفة النقل المرتفعة ومعايير اختيار الوزارات وعددها وكيفية استغلال المبانى القديمة للوزارات بعد انتقالها الى المقار الجديدة.

د. أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الادارية يشير الى انتهاء اللجنة الفنية بالوزارة التى تم تشكيلها بقرار من الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء من دراسة مشروع نقل الوزارات والجهات الحكومية من منطقة قصر العينى بوسط البلد الى خارج القاهرة وبحث خطة تقديم الخدمات الجماهيرية التى تقدم للمواطنين فى هذه الوزارات قبل نقلها الى المنطقة الغربية للقرية الذكية بطريق مصر اسكندرية الصحراوى وتقديم البدائل والاقتراحات الخاصة بالتيسير عليهم لانهاء مصالحهم دون عناء وبسهولة وذلك من خلال اجراء حصر دقيق بعدد الذين يترددون يوميا على هذه الوزارات المقترح نقلها خارج القاهرة كما تدرس وزارة التنمية الادارية تحويل الخدمات الجماهيرية المقدمة بهذه الوزارات الى خدمات الكترونية للمواطن فى مكانه بالقاهرة او تخصيص مكتب لتلقى الخدمات الجماهيرية بالقاهرة او الكترونيا من خلال هذه المكاتب.

ويشير د. درويش الى انه تم ارسال هذه الدراسة والتوصيات والاقتراحات الخاصة بها الى الامانه العامة لمجلس الوزراء ووزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

وقد قامت اللجان الفنية التى قامت الحكومة بتشكيلها لاجراء الدراسات اللازمة حول كل ما يتعلق بمشروع نقل الوزارات والاجهزة الحكومية والكائنة بالمربع رقم واحد بمنطقة قصر العينى الى خارج القاهرة بدراسة شملت ثمانى وزارات هى: الصحة والسكان والتربية والتعليم والاسكان والمرافق والمالية والتأمينات والتجارة والصناعة والتنمية الاقتصادية والاستثمار والنقل.

ويتم تنفيذ خطة النقل علي ثلاث مراحل الاولى وتتركز فى جزءين وهما الاول نقل الجهات او الادارات التى لاتقدم خدمات جماهيرية وتقع فى مربع وسط العاصمة والثانى هو جهات وادارات تقدم خدمات جماهيرية ممكنه بالكمبيوتر وتقع فى المربع بوسط العاصمة.

ما المرحلة الثانية وتنقسم الى جزءين وهما الاول جهات وادارات تقدم خدمات جماهيرية وتقع خارج مربع وسط العاصمة والثانى جهات وادارات تقدم خدمات جماهيرية مميكنه وتقع خارج مربع وسط العاصمة.

والمرحلة الثالثة تتعلق بالجهات الكائنة داخل وخارج مربع وسط العاصمة وتقدم خدمات جماهيرية غير مميكنه وجاء بحث سبل ميكنتها.

نصيب الاسد

يقول الدكتور مصطفى مدبولى نائب رئيس هيئة التخطيط العمرانى ان المخطط الجديد يسعى الى تعظيم الامتدادات العمرانية والاستثمارية بالمدن الجديدة المحيطة بالعاصمة عن طريق منع اقامة ايه مبان او مشروعات استثمارية داخل القوس الشرقى للطريق الدائرى والسماح فقط باقامة مثل هذه المشروعات فى المدن الجديدة بعد توفير البنية الاساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وهواتف وخطوط غاز بهدف تشجيع القطاع الخاص المصرى والمستثمرين العرب والاجانب على اقامة مشروعاتهم الصناعية والتجارية والعقارية بالتجمعات العمرانية الجديدة المحيطة باقليم القاهرة الكبرى.

ويضيف د. مدبولى: ان الهيئة سوف تدرس بالتعاون مع وزارة النقل عند اعداد المخطط العمرانى الجديد عدة بدائل لتوفير شبكة مواصلات متكاملة وحضارية تربط المدن الجديدة بقلب العاصمة لتسهيل عملية الذهاب والاياب من والى هذه التجمعات بالشكل الذى يسمح بالاقامة الدائمة داخل هذه المدن مما يؤدى فى النهاية الى توفير العمالة الرخيصة التى يحتاجها المستثمرون فى تشغيل مشروعاتهم.

ويشير الى ان المخطط يسعى ايضا الى اعادة التقسيم الادارى لاقليم القاهرة الكبرى الى اربع او خمس محافظات بالشكل الذى يحقق كفاءة اعلى فى ادارة التنمية الاقتصادية للاقليم.

الدكتور عبدالله عبدالعزيز عطية استاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة عين شمس يؤكد ان مخطط التنمية الذى يجرى وضعه لاقليم القاهرة الكبرى يجب ان يتم فى اطار مخطط شامل للتنمية على المستوى القومى مشيرا الى ان المخططات السابقة كانت تتم بمعزل عن الاستراتيجية القومية التى تهدف الى تحقيق الاتزان العمرانى على كامل ارض مصر ولذلك كانت النتائج الدائمة لهذه المخططات هى زيادة الاهتمام بحل مشاكل القاهرة على حساب التنمية القومية الشاملة والمتوازنة.

وقال ان البيانات الرسمية تؤكد ان حوالى ٥٠٪ من اجمالى الخدمات على مستوى الدولة تتمركز فى القاهرة الكبرى وان حوالى ٤٠٪ من فرص العمل المتاحة تمتصها القاهرة كما ان نحو ٩٦٪ من الاستثمارات المخصصة للامتدادات العمرانية على مستوى مصر كلها تخص المدن الجديدة حول القاهرة والنسبة الباقية وقدرها ٤٪ تذهب الى باقى المدن الجديدة.

خطوات التنفيذ

يؤكد الدكتور حازم القويضى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ان الكتلة العمرانية للاقليم تضاعفت خلال العقود الثلاثة الاخيرة بنسبة ٢٧٠٪ حيث كانت عام ١٩٠٠ نحو ٤١,٩٨ كم٢ لكنها بلغت فى عام ٢٠٠٠ نحو ٥٢٤,٣٩كم٢.

ويشير د. حازم الى ان القاهرة الكبرى شهدت عدة مخططات اذ تم اعداد المخطط الاول للاقليم عام ١٩٧٠ ومخطط التنمية بعيدة المدى عام ١٩٨٣ بالتعاون مع معهد ايوريف باريس ثم جاء التحديث الاول لمخطط التنمية العمرانية للاقليم عام ١٩٩١ وبعده تم اعداد التحديث الثانى لمخطط التنمية العمرانية للاقليم عام ١٩٩٧ وكان عدد السكان عام ١٩٩٦ يقدر بنحو ١٣ مليون نسمة وتوقع المخطط ان يصل عدد السكان نحو ٢٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ لذلك كان من المحتم التفكير فى الاتجاه الى التجمعات الجديدة حول الاقليم لجذب التنمية خارج الكتلة القائمة حيث ضم مجموعة من التجمعات بعضها مع بعض لتكون مدينة جديدة واحدة مثل مدينة القاهرة الجديدة ومدينة الشيخ زايد كما تم ضم تجمعات جديدة لمدينة ٦ أكتوبر واتاح المخطط لمدينتى ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة امكان الامتداد المخطط مع توفير جميع المرافق والخدمات المطلوبة لهما وكذلك بالنسبة لجميع المدن والتجمعات الجديدة حيث تم تخطيطها وتنفيذها على اساس اكتفائها ذاتيا فى المرافق الاساسية والخدمات.

ويضيف د. القويضى ان القاهرة الكبرى تضم ٢٢٪ من اجمالى سكان مصر و٣٤٪ من اجمالى سكان الحضر ويتمركز فيه ٥٥٪ من اماكن التعليم الجامعى و٤٦٪ من اجمالى المستشفيات و٤٣٪ من فرص العمل بالقطاع العام و٤٠٪ من فرص العمل بالقطاع الخاص ومن المتوقع ان يصل عدد سكان الاقليم الى ٢٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ اى بزيادة ٨ ملايين عن الوضع الحالى وبالنسبة للمدن والتجمعات الجديدة فسيصل عدد سكانها الى ٦,٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ مما يمكنها من استيعاب ٥,٦ مليون شخص من الزيادة المتوقعة بالاقليم ويتبقى ٢,٤ مليون نسمة لزم توطينهم من خلال تحديث المخطط العام للكتلة العمرانية القائمة ووضع رؤية مستقبلية لتنمية الاقليم ككل.

ويشير الى ان هناك مستجدات عمرانية حالية بالاقليم تمت خارج المخطط المعتمد عام ١٩٩٧ وغير مدرجة فى خطة المرافق حيث تمت فى صورة مشروعات اسكان او انشطة اقتصادية متنوعة كما ادت المستجدات الحالية الى تباطؤ معدلات نمو التجمعات الجديدة والمضاربة فى اسعار الاراضى وتحميل شبكات المرافق الحالية اعباء اضافية غير مخططة محذرا من ان استمرار اضافة هذه المستجدات غير المخططة سيؤدى الى زيادة عدد سكان الاقليم الى ٣٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بدلا من العدد المتوقع والمخطط له وهو ٢٤ مليون نسمة!

ويؤكد ان هناك مخاطر متوقعة فى حالة استمرار النمو الحالى منها التضخم الشديد فى حجم الاقليم والضغط الشديد على مرافق اقليم القاهرة الكبرى والتجمعات الجديدة والضغط على محاور الحركة الرئيسية داخل وخارج القاهرة مما يودى الى تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية بالاقليم وانخفاض كفاءة استخدام الاراضى والمضاربة عليها وتباطؤ معدلات نمو المدن الجديدة ولمواجهة ذلك كان لابد من التحكم فى النمو العمرانى للاقليم لضمان عدم زيادة سكانه عن المخطط استيعابه داخل حدوده مع التحكم فى اتجاهات النمو الحالية والمتوقعة وتوجيهها الى المناطق المخططة لاستيعاب تلك التنمية.

ويوضح ان الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى تؤكد ان هناك ضرورة لتحديث المخطط العام لمدينة القاهرة لضمان عدم النمو الكبير للمستجدات الحالية المحيطة بالقوس الشرقى للطريق الدائرى الحالى او الدائرى الثالث عند تطويره.

ويحدد رئيس هيئة التخطيط العمرانى الخطوات التنفيذية المقترحة لاعداد المخطط الاستراتيجى للتنمية بعيدة المدى لاقليم القاهرة الكبرى بقوله ان تحديث المخطط العام للقاهرة يجب ان يضع رؤية مستقبلية للعاصمة تتكامل مع الجهود الحالية للحكومة فى تخفيف الضغوط الحالية على المدينة من خلال مشروعات نقل الوزارات والمبانى الحكومية من مناطق قلب القاهرة الى التجمعات العمرانية الجديدة ونقل اسواق الجملة من قلب القاهرة الى مدينة القاهرة الجديدة وتوجيه عمليات بناء الاسواق التجارية الكبرى نحو مشروع الشانزليزية بمدينة ٦ أكتوبر.

ويضيف ان الاهداف التى سيراعى المخطط المقترح تحقيقها وضع مخطط متكامل لاستخدامات الاراضى والاشتراطات البنائية لجميع المناطق العمرانية بالاقليم وتحقيق التكامل بين الانشطة الاقتصادية بالاقليم لزيادة القدرة التنافسية له وخلق فرص عمل جديدة مع تلبية الاحتياجات من الخدمات والمرافق ووضع مقترح للتقسيم الادارى للاقليم وهو اقتراح تقسيم محافظات الاقليم الى عدد اكبر من المحافظات بما يحقق كفاءة اعلى فى ادارة التنمية به.

ويشير الى ان الخطوات التنفيذية المقترحة هى وقف عمليات بيع او تخصيص اى اراض جديدة داخل العاصمة وتوجيه المستثمرين الراغبين فى تنفيذ مشروعات تنمية الى المدن والتجمعات الجديدة لحين اعداد المخطط وتطوير آلية للتنسيق بين محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للاستفادة المشتركة من توجيه مشروعات التنمية نحو المدن والتجمعات الجديدة بالاضافة الى قيام المحافظات والجهات المعنية بامداد الهيئة بالبيانات الخاصة بمشروعات التنمية القائمة والمستقبلية على الاراضى التى تم تخصيصها بالفعل.

ويضيف: تم وضع برنامج زمنى لاعداد مخطط التنمية وتم تحديده فى ست مراحل: المرحلة التحضيرية وهى تجميع البيانات الخاصة بالاقليم خاصة فيما يتعلق بالاراضى خارج المخطط المحدث عام ١٩٩٧ وتستغرق ٣ اشهر ثم مرحلة تحديث المخطط العام لمدينة القاهرة وتستغرق ١٨ شهرا اما مرحلة وضع الرؤية الاستراتيجية لتنمية الاقليم من خلال شركاء التنمية فتستغرق ٦ اشهر فى حين ان تحديد الاسلوب الامثل لادارة الاقليم من حيث التطور المؤسسى وتقسيم المحافظات الحالية يستغرق ٦ اشهر اما مرحلة اعداد دلائل الاعمال الخاصة بوضع مخطط التنمية المتكاملة للاقليم وطرحها للمكاتب الاستشارية فتستغرق ٤ اشهر.

مراحل

د. احمد سمير معاون وزير التنمية الادارية لشئون تطبيقات ادارة الموارد بالحكومة لوزارة الصحة والسكان يقول هناك اولوية فى عملية نقل الوزارات حيث تقسم عملية النقل الى مراحل: المرحلة الأولى هى نقل وزارة المالية وتحديدا قطاع الامانه العامة ومبنى الحاسب الآلى ومبنى الخزانة العامة اما بالنسبة لوزارة الاسكان فسيتم نقل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبالنسبة لوزارة التربية والتعليم فسيتم نقل ديوان عام الوزارة وادارة النقل وادارة الامتحانات ومطبعة الحروف. اما بالنسبة لوزارة التجارة والصناعة فسوف تتضمن المرحلة الاولى نقل قطاع مكتب الوزير وقطاعات الاتفاقيات التجارية وبحوث التسويق وقطاع الديوان العام والتنمية البشرية اما بالنسبة لوزارة الاستثمار ووزارة التنمية الاقتصادية فلن يتم نقل اى جزء منها فى المرحلة الاولى على ان يتم نقلها بالكامل فى المرحلة الثانية وذلك نظرا لوقوعها خارج مربع العاصمة ومن هنا فسوف يتم تقسيم عملية النقل الى ثلاث مرحلة على ان تشمل كل مرحلة جزءا من الثمانى وزارات المقرر نقلها حتى تنتهى عملية النقل بالكامل. وبعد قرار نقل الوزارات من تلك المنطقة وبناء على تكليف من الامانة العامة لمجلس الوزراء انتهى مركز استشارات البحوث والدراسات العمرانية بكلية التخطيط الاقليمى والعمرانى بجامعة القاهرة بعمل دراسة وافيه للتصور التخطيطى لمستقبل هذه المنطقة والمعروفة باسم مربع الوزارات

متاحف وفنادق

د. ماهر ستيو رئيس المشروع وعميد كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى بجامعة القاهرة سابقا يقول بعد قرار نقل الوزارات تم وضع دراسة للاستخدام الامثل لهذه المبانى وعملنا على عدم النظر فقط للعائد المادى والاستثمار الاقتصادى لهذه المنطقة بل ان القاهرة تحتاج الى اعادة احياء دورها الثقافى والحضارى والترويجى والترفيهى الذى بدأت فى فقدانه.

ويشير ماهر الى ان الدراسة خرجت بعدد من التوصيات اهمها الحفاظ عل القصور التاريخية التى كان يسكنها العديد من الوزارات وعدم هدمها واعادة استخدامها كمتاحف او مناطق ثقافية وذلك مثل كثير من دول العالم تستخدمها كمطاعم او فنادق صغيرة بحيث لايمثل ذلك عبئا على الحركة المرورية وكذلك انشاء حديقة عامة للاهالى فى القاهرة لتعطى نوعا من الوجة لحضارى مع اقامة جراج تحت ارض هذه الحديقة وربط المنطقة بمحطة مترو الانفاق.

ويضيف : وبعد الانتهاء من تطوير هذه المنطقة بحيث تصبح منطقة حضارية جمالية وسط القاهرة يجب تطوير المناطق المحيطة بها والمتدهورة بحيث تدر عائدا اقتصاديا على المنطقة لارتفاع اسعار المبانى وذلك من خلال اعادة النظر تخطيطا فى استخدامات هذه المناطق المتدهورة التى تستخدم فى غايات غير ملائمة ويتم تطويرها لتحقيق هذه العائد الاقتصاد.

ويوضح د. ماهر ان الدراسة اهتمت بضرورة تطوير حركة المرور بالمنطقة المحيطة وعمل نفق تحت شارع قصر العينى وربط المنطقة بالمناطق المحيطة

ثروة تاريخية

د. سامح العلايلى أستاذ الارتقاء العمرانى وعميد كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى سابقا ونائب رئيس المشروع يقول ان القاهرة مدينة لها تراث وتاريخ قديم يجب ان يعامل باحترام اكثر مما يحدث الان فهذه المدينة عاصرت تغيرات كثيرة وتصرفات مختلفة ادت الى ان القيمة التراثية للمبانى اصبحت غير واضحة وغير مفهومة ليس فقط فى التراث الاثرى بل الاحياء ايضا والتى كانت تضم مبانى جميلة فى فترة القرن الـ١٩ وبدايات القرن الـ٢٠ التى ضمت كثيرا من المنشآت وهى الان فى حالة اهمال شديد فضلا عن انها اصبحت مكتظة بالسكان والاستخدامات المتعددة والحركة الصعبة لدرجة تفوق الوصف. ويوضح د. العلايلى انه عندما تم نقل الوزارات يصبح لدينا ٤٠ فدانا تتمتع بموقع جغرافى متميز فى قلب القاهرة وتضم مبانى تاريخية مميزة وسيتم الحفاظ عليها وماعدا ذلك يمكن ازالته مما يوفر مساحات هائلة من الاراضى يمكن اعادة توظيفها بما يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية وتحقق تحسين بيئى ومرورى وحضارى مع عمل مسطحات خضراء مفتوحة تهدف للاستخدامات الترفيهية فما هو المانع من ان يكون بالقاهرة عدة حدائق مثل حديقة الازهر بما يحقق جدوى اجتماعية ففى العالم العربى والاوروبى مدن كثيرة تغيرت فى سنوات قليلة لجذب الاستثمارات والسياحة ومن خلال هذه الدارسة تم البحث فى عدة نقاط مهمة يجب تطبيقها، ابرزها الترابط بين العناصر المختلفة للمدينة وفتح مسارات للمشاه بينها تصل بين المواقع والميادين المهمة حيث يمكن على سبيل المثال الوصول الي ضفاف النيل او المواقع الاثرية او المتحفية او مواقع الزيارة المختلفة بسهولة ويسر من خلال السير فى مسارات ذات طابع خاص متميز فلابد من ان تعيد للمشاة وحقوقهم فى الاستمتاع بالسير فى الشوارع سواء كانوا مصريين او أجانب.

قيمة تاريخية

د. عبدالمحسن براده عميد كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى سابقا ورئيس مركز استشارات البحوث والدراسات يؤكد ان كثيرا من المبانى داخل مربع الوزارات بوسط العاصمة لها طابع تاريخى واغلبها من العصر الملكى مثل مبنى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ووزارة التربية والتعليم ووزارة الانتاج الحربى وقد بناها الخديوى اسماعيل وكانت هذه المنطقة تسمى الناصرية والمنيره ونشئت عام ١٩٢٨ عند بناء البرلمان المصرى وتحولت هذه القصور الى وزارات لتكون قريبة من مجلس الوزراء والشعب ولكن بعد الثورة والتحول الى زيادة مركزية الحكم وتمركز السلطة تضخمت الادارت الحكومية والمصالح وتم البناء على حدائق هذه القصور واكتظت بالمواطنين المعنيين وبحركة الجمهور الساعى لحل مصالحه فى الدولة المركزية.

ويضيف د. براده بعد الدراسة تبين وجود هذه القصور ذات القيمة التاريخية وبحثنا حالة التدهور التى تمر بها المنطقة وثبت انها جزء من تدهور القاهرة ككل فقد كان وسط القاهرة منطقة للفنادق الراقية والمحلات الكبرى وتضارع مدن اوروبا بانشطتها ونظفتها وجمالها ولكنها تحولت بعد التأميم الى قطاع عام وهنا يتغير السؤال الى ماذا نحن فاعلون بالقاهرة ككل وليس بمربع الوزارات فقط؟!

ويشير د. برادة الى ان المشروع يستهدف ايجاد رئة خضراء بحدائق مفتوحة للجمهور تخيط بها وتتداخل معها المبانى التاريخية بعد تحويلها الى انشطة ثقافية مثل المتاحف والمعارض .. بحيث تكونبها فرص لاثراء الحياه الثقافية مجمعة فى مكان واحد وايضا اعطاء البعد الجمالى والعمرانى لوسط القاهرة ولهذا تم التفكير فى اخلاء الموقع وازالة كثير من المبانى وتحويلها الى فراغات وحدائق حول هذه القصور مع ربط هذه الفراغات بعديد من مسارات الحركة للمشاه ومسارات خضراء .. كما امتدت الدراسة لتشمل ميدان التحرير وكورنيش النيل والمتحف المصرى كدراسة متكاملة لوسط القاهرة تتوازى معها ايضا حل منظومة الحركة والنقل والمرور بهذه المنطقة.

النقل لايكفى

د. محمد عبدالباقى استاذ مساعد هندسة عين شمس ومدير مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية يقول: بالاشارة الى تفكير الدولة فى نقل مربع الوزارات الى اطراف الكتلة العمرانية للقاهرة فى المنطقة بعد القرية الذكية على طريق مصر اسكندرية الصحراوى فهذا الامر له العديد من المحاذير التى يجب ان تأخذ فى الاعتبار اولا: من المهم ان يتضمن نقل العاملين لتلك الوزارات ايضا وما يتطلبه ذلك من انشاء منطقة سكنية جديد للموظفين وما يحتاجون من موافق وخدمات بجوار المجمع الجديد للوزارات مع توفير وسائل مواصلات قوية ومتنوعة خاصة وان مدينة الشيخ زايد ومدينة ٦أكتوبر اقرب مدينة الى هذه المنطقة الجديدة ترتفع تكاليف المعيشة فيها ويرتفع ثمن الوحدات السكنية بحيث لايتناسب مع دخول هؤلاء الموظفين وان لم يتم توفير اماكن للسكن فسوف تعود المشكلة على السطح من جديد وهى مشكلة المرور من وإلى القرية الذكية وطريق اسكندرية الصحراوى.

ويضيف د. عبدالباقى ان تحويل الحكومة الى حكومات الكترونية لن يتحقق بالعدوى كما يعتقد رئيس الوزراء انه سيحدث بمجرد نقل تلك الوزارات الى القرية الذكية وهذا لن يحدث بمجرد النقل لذا لابد من الانتهاء من تجهيز خطة التحويل من حكومة ورقية الى حكومة الكترونية فى هذه الفترة وقبل الانتقال بوقت مناسب ومن ناحية اخرى يستلزم على الدولة دراسة الاسباب التى ادت الى عدم نجاح خطة نقل وزارة الاسكان الى مدينة السادات وهو المقترح القديم الذى لم يتحقق والسبب فى ذلك كان رفض العاملين الخروج الى هذه المنطقة النائية والبعيدة وما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل لايستطيع عليه الموظف الحكومى.

ويؤكد ضرورة دراسة التجربة الناجحة لنقل وزارة التخطيط ومركز التعبئة العامة والاحصاء خارج القاهرة الى حدود العاصمة فى شارع صلاح سالم وقت انشاء مدينة نصر فى السبعينيات من القرن الماضى فكانت المنطقة وقتها واعدة يسهل احياؤها لذلك فكان من الافضل ان يتم النقل على شكل مرحلى ويتم دراسة كل مرحلة لعلاج القصور الذى حدث فيها وعلاج المشاكل التى ظهرت اثناء النقل حتى يتم تلافيها فى المرحلة التالية.

اهدار المال العام

الكاتب الصحفى مكرم محمد احمد يقول ان تكدس القاهرة بالناس والابنية والمركبات يمثل مشكلة ضخمة تحتاج الى حزمة حلول متنوعة بعضها عاجل وبعضها طويل الامد فى اطار خطة شاملة تستهدف تفريغ القاهرة من جزء من سكانها وتقليل حجم الوافدين اليها كما تستهدف تخفيف الضغط المرورى على شوارعها التى اصبحت مكدسة بالسيارات فى اى ساعة من ساعات النهار لان عدد المركبات اصبح اكبر من قدرة الشوارع المستخدم نصف مساحتها كجراجات دائمة على تصريف حركة المرور! ويضيف: لكننا يمكن ان نختلف على اولوية بعض الحلول المقترحة وعلى توقيت تنفيذها وهل تكون الاولوية فى نقل عدد من الوزارات والمصالح الحكومية خارجها ام تكون لتعزيز قدرة المحليات على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى يوفر سرعة القرار على مستوى المحافظات ويضمن الارتقاء بالخدمات خصوصا خدمات الصحة والتعليم بما يخفف من ضغط الوافدين على العاصمة للعلاج او قضاء مصالحهم ام ان اكثر الحول جدوى هو تحسين جودة الحياة وفرص العمل فى المحافظات بما يجعلها تتوقف عن طرد سكانها الى القاهرة بحثا عن فرصة عمل باعتبار ان الهجرة الى القاهرة هى اصل المشكلة وهى التى ادت الى ترييف اجزاء ضخمة من العاصمة اصبحت فى نمط حياتها وخدماتها جزءا من الريف باكثر من ان تكون جزءا من الحضر.

ويضيف: والغريب ان بعض هذه الوزارات يشغل فى القاهرة ابنية جديدة تم بناؤها خصيصا لهذه الوزارات قبل سنوات محدودة والاكثر غرابة ان يتم مع نقل الوزارات انشاء مونوريل سريع يربط القاهرة و٦ اكتوبر بما يقلل من فرص توطين العاملين فى المدينة ثم ما هو الفارق بين ٦أكتوبر ومدينة السادات ولماذا لم ينجح مشروع نقل الوزارات الى هناك وظلت ابنيتها الجديدة فارغة حتى الان!

ويؤكد ان الاولويات الصحيحة تفرض تجميد اى انفاق حكومى ضخم على الابنية الحكومية لانه يدخل فى هذه الظروف فى دائرة الانفاق الترفى لانه انفاق بغير عائد خصوصا ان هناك اولويات اكثر الحاحا يمكن ان نسرد قائمة طويلة بها اهمها السكك الحديدية ولان نقل الوزارات لن يحل مشكلة تكدس القاهرة اذا لم يسبقه نقل الموظفين وتدبير ظروف الاعاشة والسكن التى تمكنهم من التوطن فى هذه المناطق.

د. أحمد درويش: التنفيذ على ٣ مراحل وانهاء الخدمات الجماهيرية بالانترنت

د. مصطفى مدبولى: توزيع المصالح الحكومية فى القاهرة على ٥ محافظات لرفع كفاءة الإدارة

د. عبدالله عبدالعزيز: القاهرة تستحوذ على نصف الخدمات و٤٠٪ من فرص العمل على مستوى المحافظات

د. ماهر ستيو: تحويل مقرات الوزارات التاريخية إلى متاحف وفنادق